Edited by Foxit PDF Editor
Copyright (c) by Foxit Corporation, 2003 - 2010
For Evaluation Only.

رئاسة الوزراء

الرقم ٦٤/١/
التاريخ
الموافق ٢٠١٦/٢/٩

دولة رئيس الوزراء

اشارة الى كتاب دولتكم رقم (م ع ٦٦٨٩/٨/١ ) تاريخ ٢٠١٦/٢/٩ المتضمن طلب بيان الرأي بخصوص طلب سعادة نقيب ملاحة الأردن دفع المبالغ المترتبة على شركة الكهرباء الوطنية للشركات الملاحية مقابل الخدمات التي يقدمونها وفقاً للتعرفة المعمول بها من النقابة والمطبقة منذ عام ٢٠٠٧.

بعد الاحاطة بالموضوع والاطلاع على النصوص القانونية ذات العلاقة، أرجو أن أبين لدولتكم ما يلي :-

أولا : إن البدلات التي كان يستوفيها الوكيل البحري كانت تفرض بموجب نظام بدل خدمات وكلاء السفن في ميناء العقبة رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٨ الصادر استنادا لقانون مؤسسة الموانئ رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته ، ونظرا لإلغاء القانون فقد تم الغاء النظام بموجب نظام إلغاء نظام بدل خدمات وكلاء السفن في ميناء العقبة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨.

ونتيجة لذلك قامت النقابة وسندا للفقرة (أ) من المادة (٥) من نظامها الأساسي ومنذ عام ٢٠٠٧ بتحديد البدلات التي يستوفيها الوكيل البحري لقاء الخدمات التي يقدمها في ميناء العقبة ، حيث يشير نص الفقرة (أ) من المادة(٥) الى حق النقابة في إصدار التعرفة الموحدة للخدمات التي يقدمها الأعضاء وغير المشمولة بتشريع أو تعليمات رسمية.

ثانيا : إن بدل خدمات الوكيل البحري ، سواء كان وكيل سفينة أو وكيل بضاعة لا يدخل في مفهوم الضرائب والرسوم وذلك بحكم ماهيتها من

ص.ا ٢٠١٦/٢/٢٩

حيث انها مقررة على الشركات المنتفعة بعينها ، وليست مفروضة لقاء تأدية خدمة عامة للكافة ، وهي نوع من بدل المنفعة التي حققتها الشركات المنتفعة .

**ثالثا:** وحيث ان المادة (١١١) من الدستور لا تستوجب فرض البدلات بموجب قانون كما هو الحال في الرسوم والضرائب، فيغدو دفع شركة الكهرباء الوطنية بعدم الوفاء بالمبالغ المترتبة عليها للوكيل البحري لكونها غير مقررة بموجب نظام دفعاً غير محق طالما ان مطالبات الوكيل البحري هي بدل منافع تحققت لشركة الكهرباء الوطنية قدمها الوكيل البحري.

وعليه، وحيث أن مطالبات وكلاء الملاحة البحرية المترتبة على شركة الكهرباء هي بدل (أجور ) نتجت عن خدمات قدمها الوكيل البحري وانتفعت بها شركة الكهرباء الوطنية وليست رسوم يستلزم فرضها بموجب قانون فتغدو بذلك محقه في مطالبتها ومستحقة الدفع ولا مانع قانوني من أن تخضع في تحديدها الى النظام الاساسي للنقابة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير .

رئيس ديوان التشريع والرأي

الدكتور نوفان العجارمة

نسخة/الى ملف الاستشارة